الجمهوريّة التّونسيّة

**وزارة التّعليم العالي والبحث العلميّ.**

كلمة السّيد سليم خلبوس،

وزير التّعليم العالي والبحث العلميّ،

ورئيس اللّجنة الوطنيّة للطّاقة الذريّة،

ورئيس وفد الجمهوريّة التّونسيّة المشارك في أشغال الدّورة العاديّة الستّون

للمؤتمر العامّ للوكالة الدّوليّة للطّاقة الذّريّة.

فيينّا، 26-30 سبتمبر 2016.

السيّد الرّئيس،

يُسعدني أن أتقدّم إليكم بأحرّ التّهاني بمناسبة انتخابكم لرئاسة الدّورة العاديّة الستُّون للمؤتمر العامّ للوكالة الدُوليّة للطّاقة الذريّة، متمنّيا لكم كل النّجاح و التّوفيق. ونحنُ نرى في اختياركم تعبيرا عن فائق اعجابنا بخبرتكم وكفاءتكم وتقديرنا المتجدّد لبلدكم الصّديق ماليزيا.

كما أتقدّمُ بأحرّ التّهاني لأعضاء المكتب واللّجنة الجامعة، مُتمنيّا أن تُكلّل مجهوداتهم بالنّجاح في إدارة المهامّ الموكولة إليهم خلال هذه الدّورة.

كما يُسعدني أيضا أن أجدّد عبارات التّقدير والاحترام الكبيرين للسيّد يُوكيّا أمانو، المُدير العامّ للوكالة الدوليّة للطّاقة الذريّة للمجهودات الكبيرة التّي يُواصل بذلها في سبيل تحقيق المهمّة النّبيلة للوكالة ومُساندة تحقيق أهداف التّنمية في العالم.

ومع قُرب انطلاق المُشاورات حول منصب المدير العامّ للوكالة، خلال الأسابيع المُقبلة، يُسعدني أن أُعبّر عن دعم الجمهوريّة التونسيّة لترشّح السيّد يُوكيّا أمانو لولاية ثالثة، بناءا على قناعتنا بكفاءته العالية لمُواصلة النُّهوض بإدارة الوكالة بتميّز وخدمةً لمصالحنا جميعا.

**السيّد الرئيس،**

تُرحّب بلادي بانضمام لعضويّة الوكالة كلّ من:

- سانت لوسيا Sainte-Lucie،
- وسانت فنسنت وجزر غرينادين SAINT-VINCENT-ET-GRENADINES،
- وجمهوريّة غامبيا الاسلاميّة،

ونتقدّم لهذه الدّول الصّديقة بأحرّ التّهاني.

ونحنُ نرى في هذا الانضمام خُطوة هامّة لتحقيق شموليّة الوكالة الدوليّة للطّاقة الذريّة واعترافا متجدّدا بنُبل الأهداف التّي قامت على أساسها.

**السيّد الرّئيس،**

تحتفل بلادي، وجميع الدّول الأعضاء بمرور ستّين سنة على إحداث الوكالة الدوليّة للطّاقة الذريّة. وبهذه المُناسبة السّعيدة، تعتزُّ تونس، التّي انتزعت استقلالها سنة 1956، بأنّها كانت من ضمن الدّول المؤسّسة للوكالة، سنة 1957 حيث شاركت في أوّل دورة لمؤتمرها العامّ.

وقد عملنا، خلال العقود الماضية، على أن تظلّ تونس شريكا مهمّا للوكالة وأن تفي بجميع تعهّداتها تجاهها وأن تُشارك، مع بقيّة الدُّول الأعضاء، في تنفيذ برامجها

وتطوير آليّات عملها. وفي هذا الصّدد، صادقت تونس، وفي آجال مقبولة، على كافّة التّعديلات التّي أُدخلت على نظامها الأساسيّ، بما في ذلك مُراجعة الفقرة ألف من الفصل الرّابع عشر. وسوف لن ندّخر جهدًا لمُواصلة المُساهمة الفعّالة في اضطلاع الوكالة بالمهامّ التّي أُحدثت من أجلها.

**السيّد الرّئيس،**

تتزامنُ احتفالاتنا بمرور ستّين سنة على إنشاء الوكالة بحدث هامّ في مجال الأمن النّووي والمتمثّل في دخول تعديل اتفاقيّة الحماية الماديّة للموادّ النّوويّة لسنة 2005 حيّز التنفيذ يوم 8 ماي 2016. ويحقّ لنا الآن اعتبار أنّ المنشآت والموادّ النوويّة أصبحت أكثر أمنا وعلى كلّ من تُخوّل لهُ نفسه الاعتداء على هذه المّنشآت أن يتوقّع ردّا قويّا وتعاونا دوليّا موثوقا لردعه.

إنّ بلادي، وإذ تُعبّر عن ارتياحها لهذا التطوّر المُهمّ، الذّي ساهمت في صياغته في مُختلف مراحله بما في ذلك عبر المُصادقة على هذا التّعديل، تودُّ أن تُنبّه إلى أنّ مخاطرَ الإرهاب النّووي لا تزالُ قائمةً.

وفي هذا الإطار، نَحُثُّ مجدّدا أمانة الوكالة على ضرورة تصوّر وتركيز برنامج خصوصيّ للأمن النّووي موجه للدّول الرّاغبة في ذلك والتّي تشهد تهديدات إرهابيّة

جدّية بمنطقتنا ويأخذ بعين الاعتبار كافّة المُعطيات الميدانيّة وحاجيات هذه الدّول ويستهدف دعم قدراتها قصد مواجهة وإزالة مخاطر الإرهاب النّووي والحدّ من إمكانيّات حدوثه قدرَ المُستطاع.

**السيّد الرّئيس،**

إنّ الأمن الطاقيّ والمائيّ يكتسيان بعدًا استراتيجيًّا لتونس وذلك نظرا إلى محدوديّة مواردها من مصادر الطّاقة الأحفُوريّة والمياه الصّالحة للشّراب.

وكنتيجة لهذه المحدوديّة، فإنّ خيار استخدام الطّاقة النّوويّة لإنتاج الكهرباء ولتحلية مياه البحر تمّ طرحُهُ والعمل عليه منذ عُقود، حتّى أنّ تونس كانت أوّل دولة تقترحُ على الوكالة إمكانية استخدام الطاقة النوويّة لتحلية مياه البحر وتطلبُ مساعدتها في هذا الخُصوص، وهو ما تؤكّده النّشرة الإعلاميّة رقم 45 الصّادرة عن الوكالة الدوليّة للطّاقة الذريّة بتاريخ 22 جويلية 1963 والموجّهة إلى كافة الدُّول الأعضاء.

ولئن لم تتوصّل بلادي إلى تنفيذ هذا الخيار إلى الآن رغم إنجاز عديد دراسات الجدوى في الغرض، إلاّ أنّ تفاقم ظاهرة شحّ الموارد المائيّة الصّالحة للشّراب والريّ كنتيجة للتغيّرات المناخيّة التّي نشهدها، وتوقّع استفحالها في المدى القريب، جعل خيار استخدام الطّاقة النّوويّة لتحلية مياه البحر أهمّ الحلول الإستراتيجيّة الممكنة من

حيث الاستدامة والتّكلفة الماليّة. وننكبُّ حاليّا على دراسة هذه الخيارات بناء على نتائج دراسات جدوى استخدام الطاقة النوويّة لإنتاج الكهرباء والتّي شارفنا على استكمالها.

كما تُواصلُ تونس اهتمامها بمُختلف التطوّرات والمُبادرات المتعلّقة باستخدام المُفاعلات الصّغيرة والمتوسّطة وتعتبرها خيارا من الممكن العمل على تكريسه في المُستقبل القريب. ونُشارك في مختلف الأنشطة التّي تُنظّمها الوكالة في هذا الموضوع وندعو إلى تعزيز وتكثيف الأنشطة في هذا الخُصوص.

السيّد الرّئيس ،

لقد حرصت بلادي، منذ إحداث الوكالة، على إرساء علاقات تعاون مستدام معها وعملت، خلال العقود الماضية، على تنفيذ عدّة برامج هامّة للتّعاون الفنّي وخاصّة في مجال استخدام التّقنيّات النّوويّة في معالجة أمراض السّرطان والذّي ما فتئ يتطوّر منذ عشرين سنة ومكّننا من تطوير نوعيّة الخدمات الصحيّة للمرضى وفتح آفاق جديدة للعلاج.

ورغم أهميّة المساعدة الفنيّة ودورها في المُساهمة في تنمية القُدرات، إلاّ أنّنا لاحظنا، خلال السّنوات الخمس الأخيرة، تراجُعًا هامّا في مُخصّصات التّعاون الفنيّ التّي

تحصّلت عليها تونس في ظرف دقيق تُواجهُ فيه تحدّيات اقتصاديّة واجتماعيّة وأمنيّة كبيرة بعد مرورها بمرحلة الانتقال الدّيمقراطيّ في هذه الظّروف الإستثنائيّة. ونَطلبُ من الوكالة مُواصلة، وبصفة خاصّة، مواصلة تقديم الدّعم الفنّي إلى بلادي وتعزيزه ومساندة جُهودها الرّامية لتحقيق التّنمية الوطنيّة عامّة وبالمناطق الدّاخليّة ذات الأولويّة خاصّة.

ونحنُ على استعداد لمزيد تطويرالتّعاون للارتقاء به إلى المستوى المطلوب والمُرضي لجميع الأطراف، باعتبار أنّ المُساعدة والتّعاون الفنّي يُعتبران من الرّكائز الأساسيّة لولاية الوكالة لخدمة أهداف التّنمية العادلة والمُستدامة.

**السيّد الرّئيس،**

تَحرصُ بلادي على الوفاء بتعهداتها الماليّة تُجاه الوكالة بقدر حرصها على الاستفادة من إمكانيّات التّعاون التّي توفّرها وذلك عبر تحمّل قسطنا في تكاليفها سواء بتسديد مساهماتنا في الميزانيّة العاديّة أو في صندوق التّعاون الفنّي وكذلك المُساهمة الوطنيّة في تكاليف مشاريع التّعاون الفنّي. وتتعهّد تونس في هذا الإطار بدفع مساهمتها في صندوق التّعاون الفنّي بعنوان السّنة المقبلة وفقا للنّسب المحدّدة.

**السيّد الرئيس ،**

تسعى تونس إلى دعم تعاونها العلميّ مع مختلف الدّول الشّقيقة خاصّة بالتّعاون مع الهيئة العربيّة للطاقة الذريّة التّي تحتضن بلادي مقرّها وأودّ أن اغتنم هذه المناسبة لأتوجّه بالشّكر لأمانة الوكالة على دعمها المُتواصل للهيئة خاصّة في إطار "شبكة النّور للهيئات الرقابيّة العربيّة".

**السيّد الرئيس ،**

تدعم بلادي كافّة مبادرات الوكالة الخاصّة بإحداث أو دعم الشّبكات العالميّة أو الإقليميّة لما لهذه الشّبكات من دور محوريّ في دعم الأمان والأمن النّوويّين على النّطاقين الإقليمي والدُّولي وغير ذلك من المجالات الأخرى خاصّة منها ذات الصّبغة الرقابيّة.

وفي هذا الإطار، انخرطت تونس، منذ سنة 2013، في الشّبكة المتوسطيّة لأمان نقل الموادّ المُشعّة والتّي ركّزتها الوكالة بتمويل من الاتّحاد الأوروبيّ والتّي تهدفُ إلى دعم قدرات الهيئات الرقابيّة الوطنيّة بدول البحر الأبيض المتوسّط في المجال المذكور وإلى دفع الشّراكة بينها عن طريق الاتّفاق على دليل مُوحّد لقواعد توريد وتصدير وعُبور الموادّ المُشعّة بالمنطقة، هذا بالإضافة إلى عديد الأنشطة الأخرى.

وسوف نعمل على الانخراط، بقدر الإمكان، في أنشطة بقيّة الشّبكات التّي ترعاها الوكالة قناعة منا بأهميّة العمل المُشترك والتّعاون.

**السيّد الرئيس ،**

عملت بلادي، خلال السّنوات الماضية، على فتح آفاق جديدة للتّعاون مع عدد هامّ من الشّركاء. وفي هذا الإطار، فقد تواصل التّعاون مع الولايات المتّحدة الأمريكيّة ضمن البرامج التّي خصصتها للغرض.

وفي إطار اتّفاق التّعاون المُبرم مع الإدارة الوطنيّة للأمن النووي، فقد تواصل، خلال هذه السّنة، التّعاون لوضع الآليّات الضروريّة لإدخال البروتوكول الإضافي لاتّفاق الضمانات حيّز النّفاذ. وبهذه المناسبة، نجدّد شُكرنا لحكومة الولايات المتّحدة الأمريكيّة على الدّعم الذّي ما انفكّت توفّره لتونس في مختلف المجالات، بما في ذلك في ميدان الأمن النّووي والضّمانات النوويّة والحماية من الأشعّة وبرامج ضمان الجودة.

ومن جهة أخرى، فقد أثمرت الاتّصالات مع حكومة روسيا الفيدراليّة إلى التوصّل إلى اتّفاق حكوميّ للتّعاون في ميدان الاستخدامات السلميّة للطّاقة النوويّة وقّعنا عليه، ظُهر اليوم، على هامش مشاركتنا في هذه الدورة للمؤتمر العامّ للوكالة.

وسيشكّل هذا الاتّفاق إطارًا مناسبا لدعم وتعزيز التّعاون في مختلف المجالات وسنعمل على استغلال الآفاق الرّحبة للتّعاون التي تُوفّرها علاقاتنا المتميّزة مع روسيا الفيديراليّة بما يخدم مصالح البلدين ويُساهم في دعم الجُهود الحثيثة التّي تبذلها حكُومة الوحدة الوطنيّة بتونس لتحقيق التّنمية المُستدامة.

**السيّد الرّئيس ،**

تعتزم بلادي مواصلة اتّباع الإجراءات الدستوريّة قصد تبنّي مشروع قانون إطاري للاستخدامات السلميّة للطّاقة والتّقنيات النّوويّة والذّي تضمّن إحداث هيئة وطنيّة للأمان النّووي ستُعنى بمباشرة جميع الأنشطة الرقابيّة المتعلّقة خاصّة بالأمن والأمان النوويّين والضّمانات بما يتماشى مع المعايير والاتّفاقيّات الدُّوليّة خاصّة منها اتفاقيّة الأمان النّووي. وستُمكّنُ هذه المنظومة بلادي من توفير الإطار القانوني والمؤسّساتي المطلوب للمضيّ قُدُمًا في إجراءات المُصادقة على البروتوكول الإضافيّ لاتّفاق الضّمانات، تنفيذا لتعهّدات بلادي في هذا الخصوص.

وسنعملُ، من جهة أخرى، على الانضمام للاتّفاقيّة المُشتركة بشأن أمان التصرّف في الوقود المستهلك وأمان التصرّف في النّفايات المُشعّة وعلى ما يتلاءم ومصالح بلادي من اتّفاقيّات في مجال المسؤوليّة المدنيّة عن الأضرار النّوويّة.

السيّد الرّئيس ،

تُثمّن بلادي الخطوات التي تتولّى الوكالةُ اتّخاذها من أجل توطيد فعّاليّة نظام الضّمانات وتتطلّع بأن يقترن ذلك بإحراز تقدّم فعليّ في مجال نزع التسلّح النّووي وحمل كافّة الدُّول الأعضاء بالوكالة على الانضمام لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النوويّة باعتبارها ركنًا أساسيًّا لبناء الثّقة والطّمأنينة لدى مختلف الشُّعوب في العالم.

وفي هذا الإطار، فإنّنا نجدّد الدّعوة لإنشاء منطقة خالية من كافة أسلحة الدّمار الشّامل بالشّرق الأوسط، وخاصّة منها الأسلحة النّوويّة استجابة لمطلب أغلب دول المنطقة وإخضاع جميع المنشآت النّوويّة بالمنطقة لرقابة ونظام ضمانات الوكالة الدّوليّة للطّاقة الذريّة بما في ذلك المنشآت النّوويّة لإسرائيل التّي لا تزال تشكّل تهديدا لأمن المنطقة.

السيّد الرئيس ،

في الختام، اسمحوا لي أن أجدّد التّعبير، لكم ولكافة أعضاء مكتبكم والسيّدات والسّادة أصحاب المعالي رؤساء وأعضاء الوفود، عن تمنيّاتي بنجاح مؤتمرنا هذا.

وشكرًا على حسن الاهتمام.